ترجمات |
من العدد ٢٨ | جماد الثاني | آذار | ٢٠١٤

سوريا، جنيف ٢، ومرحلة خيارات الحد الأدنى

أنتوني كورسمان

ترجمة: المعهد العراقي للحوار

سوريا، جنيـــــــف ٢، ومرحلة خيارات الحـــــــــد الأدنى

أنتوني كورسمـــــــــان

ترجمة: المعهد العراقي للحـــــــوار

لا يتطلب الكثير من التفكير لأجل التكهن بأن مؤتمر جنيف ٢ الخاص بسوريا لن يحقق أيا من أهدافه المعلنة.

لن يتنحى الأسد، تبقى المعارضة مقسمة وتزداد تطرفا، والدول الأخرى على أهدافها المتباينة والمختلفة منذ قبل انعقاد المؤتمر.

يؤدي استبعاد دول مثل إيران الى استمرارهم في دعم تحقيق أهدافهم الذاتية المتمثلة بدعم الأسد بشكل أكبر من ذي قبل.

أما دول الخليج العربية الرئيسة، الكويت، المملكة العربية السعودية، قطر والامارات العربية المتحدة، سوف يستمرون في تمويل الفصائل السنية الاكثر عنفا، أما الحركات المتطرفة الخطرة كالقاعدة وتنظيم دولة العراق الاسلامية في العراق والشام (داعش) يستمرون في كسب الاموال والمجندين.

ان اتساع نطاق العنف الى كل من لبنان والعراق أمر مرجح، ومن المحتمل ان يتصاعد.

يتمثل المبدأ الاساس في ان الحوار هو أفضل من انعدامه (وجه لوجه أفضل من حرب لحرب)، وسوف يؤدي الى بعض الفوائد، بالرغم من انه قد يؤدي التفاهم احيانا الى حالة من حالات المواجهة وربما عداوة أكبر.

ربما نشهد الأخذ ببعض التعهدات او التنازلات المتعلقة بالقضايا الانسانية، لكن لا

نظام الأسد ولا معارضوه مستعدون لوقف ضخ او حجب الامتيازات والمكاسب عن صفوفهم. لا بل الحجم الهائل للمأساة الانسانية في سوريا يتمثل في ان أكثر من ٢٠٪ من سكان البلد اما رحلوا او هجروا من مناطقهم، وسوف تتفاقم المأساة كونها مشكلة داخلية في ساحة حرب لايمكن ايجاد حل لها بسهولة، مما تفرض مشاكل في دول مجاورة لايمكن التعامل معها بسهولة بالاضافة الى التحديات الأخرى.

يسهل هذا المزيج من الضغوط من التنبوأ بفشل مؤتمر جنيف ٢ حتى لو تمخض عنه نوع من اتفاق مبدئي، وكما هو الحال في الكثير من المؤتمرات المشابهة. ويجعل من السهل توجيه الانتقادات للولايات المتحدة لضعف قيادتها للازمة من جانبها. اضافة الى ذلك، وفي بيئة متحزبة بشدة، سيكون هناك من الامريكيين الذين يجدون الفرصة ملائمة لانتقاد إدارة أوباما.

هكذا إجراء امر طبيعي في لعبة عادلة حتى في اي نظام ديمقراطي آخر، اذ يوصف نظام العمل الحكومي بانه فاشل حتى في ظل تحقيق أعظم الانجازات.

- رسالة أوسع للأزمة في سوريا:

يرسل الوضع في سوريـــــــــــــــا رسالة واسعه جـــــــــــــــــــــــدا.

كما هو الحال في مصر، ليبيا، تونس، البحرين، العراق، الصومال والسودان، وحالات أخرى مشابهة كثيرة، تظهر ان الولايات المتحدة والقوى الاخرى هي القادرة فقط على فعل الكثير. كان بمقدور الولايات المتحدة لعب دور حاسم لو انها أيدت الفصائل المتمردة المعتدلة في سوريا في وقت مبكر من الأزمة، حينها كان بمقدور تلك الجماعات ان تكسب زخما سياسيا وعسكريا. على كل حال، تلاشت نافذة هكذا فرصة وانتقدت الادارة الامريكية لتفويتها.

اما الان، نجد ان الفصائل المتمردة والتي لها اليد الطولى في الارض هي الفصائل الأكثر تطرفا، وعنفا، ومرتبطة بأهداف سلفية لا يريدها ولا يدعمها معظم السوريين. الاسد وداعميه هم الاكثر التزاما بالحكم الشمولي وممارسة العنف لاجل الحفاظ عليه، يدعمهم في ذلك حزب الله المرتبط بإيران.

ليس للولايات المتحدة خيارات جيدة في سوريا. وليس لها علاقات تحالف مع أحد وتريد انشاء هكذا علاقات عن طريق تحقيق انجاز ذي فائدة يتمثل باعتقادها باستبدال الأسد، وليس لها فكرة من يحل محله، أو المقدرة على ادارة ورسم ملامح مرحلة ما بعد الأسد.

تتمثل القضية الأساسية فيما يمكن للولايات المتحدة ان تفعله بمصداقية في حالة سوريا، وحالات مشابهة في كل من مصر، ليبيا، تونس، البحرين، العراق، الصومال والسودان ؟ كل دولة لها وضعها الخاص والمختلف عن الأخرى.

وكل منهم يمثل مشكلة أساسية لها وضعها السياسي والأمني الذي يوجهه قوى داخلية تتصارع فيما بينها الى حد النقطة التي تسود ما يصح وصفه بـ(رياضة الدم) في السياسة لجميع الفصائل المشتركة فيها.

في كل حالة من هذه الدول، نجد ان القوى المتصارعة والمنبثقة عن سقوط نظام دكتاتوري لديها زعماء تمتلك الحد ألادنى من الخبرة في سياسات السلم الاجتماعي والحكم الناجح. اذ ان الحكم الدكتاتوري قمع معظم حركات المعارضة، واعتبرت في حينها حركات ايديولوجية او تآمريه، وأحيانا تتخذ من العنف وسيلة لها. لذا كانت الاحزاب السياسية ضعيفة، ولم تعرف اجهزة السلطة في هكذا أنظمة فكرة التسامح. لذا نجد ان الدولة أساءت وتجاوزت على القانون، وسيطرت على جميع موارد الدولة واستعملت المحسوبية كرأس مال للسيطرة السياسية على مؤيديها.

والأسوأ من ذلك، في أغلب الحالات، وضع الاستبداد والقمع كغطاء على التوترات الطائفية والاثنية والقبلية التي تكون عميقة جدا احيانا في الدول التي اجبرت الضغوط السكانية الشديدة فيها وضعف هياكل التعايش والاستقرار الاجتماعي الى حدوث خلل في التطور الحضري فيها.

حصل هذا في وقت تعذر على تقنية الهواتف النقالة وخدمة الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الاخرى ان تعمل بشكل فعال لاحتواء الأفكار المتطرفة والسياسات التآمرية كما ينبغي (بل تم اثارتها) وبالنتيجة لم تساهم في تشجيع تحقيق المصلحة الحقيقية المتمثلة في الاصلاح السياسي والتنمية.

لم يكن هناك بيئة مواتية للديمقراطية في اغلب الحالات، وأصبحت الانتخابات وسيلة لفضح الانقسامات في الامم وضعف القيادة الفاعلة فيها. انتجت المحصلة حقيقة ان النظام لمرحلة ما بعد الدكتاتورية يهدد بتكرار حالة ما بعد الاستعمار في جعل الديمقراطية نظام يعقب النظام السلطوي والذي يعبر بوضوح الى ((رجل واحد، صوت واحد، وقت واحد)).

في كل حالة تقريبا، كان النمو السكاني الهائل والبطالة الحقيقية والمقنعه ينمون باطراد بالرغم من نمو الناتج المحلي ايضا. اذ وصلت البطالة بين الشباب الى مستوى يهدد بالأزمة وزعزعة الاستقرار، واللامساواة في توزيع الدخل.

وتلكؤ الاستثمار الحكومي عن مواكبة النمو السكاني في مجالات التعليم والصحة والبنية التحتية وغيرها من الخدمات.

(هناك تقارير توثق حالات الشلل الهيكلية هذه في سلسلة تقارير التنمية العربية Arab Development Reports والتي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP.

أظهرت كل من أفغانستان والعراق بوضوح انه حتى بوجود حكم الامر الواقع للجيش الامريكي ابان الاحتلال فانه لا يمكن التعامل مع هذه الضغوط الداخلية بسهولة.

ولا يمكن للولايات المتحدة رشوة الفصائل المتنافسة في أي حالة لتكون أكثر اعتدالا وتعمل معنا.

ولا يمكن اللجوء الى القوة لاجبارهم على التفاهم على أساس الحد الأدنى.

رغم ان هناك هامش من النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي المؤثر لكل حالة في دولة ما، لكن معدله ضعيف بشكل عام عندما يتعلق الأمر بمسألة البقاء أو الوجود لهذه الجماعة أو تلك.

وأكثر من ذلك، فأن القوة المتمكنة ستتمكن من تشكيل الجانب الاكبر من سياسات الامة لاحقا، اقتصادها واستقراراها، لذا حتى أسوأ اشكال السياسات واستمرار العنف الداخلي له أعراض توصف بانها أكبر من مجرد مرض يصيب الأمة.

دروس من سوريا، جنيف ٢، مصر، ليبيا، تونس، البحرين، العراق، الصومال، السودان ودول أخرى محتملة:

هذه ليست تبريرات لتجنب عقد مؤتمرات مشابهة لمؤتمر جنيف ٢، حتى لو فشلوا في تحقيق الحد الأدنى من الأهداف المعلنة.

وكما بينا في وقت سابق، فان الحوار الدولي المصاحب وتحديد الولايات المتحدة لما تريد من أهداف يمكن ان يخدم الغرض.

حتى الانقسامات والمشاكل وضعف توافق الآراء يمكن ان يساهم لاحقا في تهيئة الأرضية الملائمة لمرونة أكبر وانتهاج سياساة معينة مستقبلا.

على كل حال هناك اسباب وجيهة للتراجع عن الحديث عن اتخاذ اهداف غير واقعية على محمل الجد، والتراجع عن التوقعات السياسية السخيفة التي أخذت بالازدياد عندما أطلقنا على التغييرات الكبيرة والجذرية في الشرق الأوسط تسمية (الربيع العربي).

هناك أسباب جيدة لا تتعلق بطلب نجاح سياسي أمريكي على أساس حزبي أو ايديولوجي، حينها سنرى الفشل في الفوز والنجاح على انه فشل في القيادة الامريكية، هناك مقدار من عدم جاهزية الولايات المتحدة للعمل، وربما يكون من أعراض تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية.

في حين ان كل قضية لها وضعها الخاص، نجد ان لا أحد يقدم خيارات جيدة، أو أنماط يمكن التنبوأ بها ومن شأنها ان تحدث تغييرا.

ولا احتمال في المدى القريب يمكننا من عبور هذا المزيج الحالي والمعقد من التوترات والمشاكل نحو شكل من أشكال الاستقرار والنجاح. على الاقل خلال العقد المقبل، - وربما لفترة أطول في حالات أخرى - ستواجه الادارة الامريكية الحاجة الى التعامل مع عدم الاستقرار السياسي، ومشاكل اخرى داخلية عميقة في كل بلد، وحالة اللايقين.

لن يكون هناك ((جانب ايجابي)) ولا قدرة على فعل شيء، ولا ((خيارات جيدة)) يمكن التنبوأ بها على المدى المتوسط والبعيد. ليس للولايات المتحدة المزيد من

القدرة للتعامل مع حالات عدم الاستقرار السياسي الداخلي التي قد تطرأ بشكل مفاجىء في الدول التي شهدت تحولات جذرية في الثقافة ومشاكل داخلية حساسة، والتي تزامنت مع ضعف رصيدها (الدول) من السياسات المحلية التي تعزز الاستقرار والتي تملكها دول مثل فيتنام ، انغولا ، الكونغو ، امريكا الوسطى ، ايران ، كوبا والحالات اللاحقة خلال الحرب الباردة ، فلا يمكن لاي شيء ان يعوض تراكم الخبرة ، ولا ينسى الماضي بسهولة ، من شانه ان يكون عصا سحرية لادارة الأزمة .فلا وجود لمؤسسات فكرية ومنظمات مجتمع مدني لها خبرة ونوايا حسنة وأفكارا نيره يمكن أن تكون بديلا عن الواقع.

هذا لا يعني بأي حال من الأحوال ان الولايات المتحدة لا يمكنها لعب دور مهم مستقبلا، ان حقيقة ان للولايات المتحدة تأثير محدود في المدى القريب، وموارد وخيارات محدودة، لا يعني ان عليها التخلي عن جهودها لمساعدة الدول الأخرى على المدى البعيد، وتصون مصالحها على نفس الخط.

هناك مثال جيد للأمانة يضع الحدود لما يمكن للولايات المتحدة ان تفعله لاستدعاء التوقعات لما يمكن ان تحرزه وقبول ذلك غير مؤكد ووجود مراحل للمشاكل يعني ان الفشل عادة ما يكون الثمن لأي سياسة أو نشاط مقدمة من الولايات المتحدة.

التوقعات المحلية والخارجية لعمل الممكن بحدود الواقع ليس فقط نقطة البداية لسياسات أكثر فاعلية، وتعتبر خطوة أساسية لدفع الانتقادات عن الولايات المتحدة للشروع بفعل شيء لا تقدر عليه وتتطلع للدعم لما يمكنها فعله.

سوف تحتاج الولايات المتحدة الى التركيز على كل حالة على حدة، والقبول بحقيقة الاختلاف بين الأمم كما هو عليه بشكله المجرد.

في معظم الحالات، عليها أن تجد أفضل نهج يمكنها من خلاله التعرف على أخطاء نظام او مجموعه فصائل لتعرف مدى عدم امكانيتهم لتحقيق سيطرة السلطة او مجرد البقاء فيها.

((ان خيار الحد الأدنى)) عادة ما يعني تشجيع الانظمة مع عيوبها واخطاءها للتطور والاصلاح، بدلا من الرهان على ديمقراطية فورية او افتراض وجود نوع من الفئة او

الطبقة اللبرالية او الوسطى من المعارضة يمكنها تحقيق نتائج أفضل علينا الاستعانه بحالة الصبر الاستراتيجي.

وسوف يكون هناك حاجة للتركيز على مستوى الرفاه العام وأمن المواطنين في بلد معين، بدلا من السلطات السياسية العليا في الدولة.

تحتاج الولايات المتحدة الى التركيز على تحقيق نتائج جيدة خلال الفترة من خمس الى عشر سنوات القادمة.

بدلا من بذل جهود خلال أشهر قليلة يمكن ان تنتج امورا سلبية. فالنجاح يتطلب بذل جهود مستمرة ومصممة بشكل جيد من قبل الفرق الأمريكية على مدى عدة سنوات.

انها تعني استعمال مستويات محددة من التأثير من قبل الولايات المتحدة في مناطق لها فيها نفوذ وتستطيع ان تبذل أشياء جيدة فيها عبر الوقت، والعمل مع خليط من عناصر النظام او المعارضة الى الحدود الممكنة من العمل.

لكنها تتطلب القبول بحالة عدم اليقين وعدم الثقة بالنتائج، اي المخاطرة بالتقدم المحدود وتقبل احتمالية الفشل في أسوأ الحالات.

انها تعني المخاطرة بالسفارة وتقديم مستوى من الاستشارات العسكرية، وربما تقديم خسائر في الارواح دون كبش فداء بالمقابل.

انها تعني أيضا القبول بحقيقة عدم تطور اي من هذه الدول لتكون نسخه من الولايات المتحدة الامريكية، والقبول باختلاف الاهداف والمبادىء.

انها تعني العمل مع الامم المتحدة والمؤسسات الاخرى كالبنك الدولي لتحقيق الانجازات على طول الوقت، كما تتطلب العمل مع الحلفاء والدول الاخرى للاتفاق على حد مقبول من خيارات الحد الادنى بدلا من التركيز على فعلها بطريقتنا الخاصة وبسرعة مما قد ينتج مساوئ بدلا عن الايجابيات.

أخيرا، انه يعني العمل مع الانظمة التي لم تنهار، لاسيما مع شركاء كالمملكة المغربية، الاردن، لبنان، البحرين، الكويت، سلطنة عمان، قطر، السعودية

والامارات العربية المتحدة، باعتبار جميع هذه الدول تواجه تحديات أساسية، وكلهم لديهم انظمة سياسية متنوعة ومبادئ معينة، ولديهم بالتأكيد اهداف ستراتيجية تختلف من دولة لأخرى.

لكن جميعها دول يمكن ان تدعم الجهود الامريكية في مساعدة الدول التي شهدت تحولات لتتطور بسلام على مر الوقت لتكون أكثر فائدة لشعوبهم بدلا عن الفوضى السياسية والاضطراب الذي بدأ عام ٢٠١١، او دعوة غير ذات جدوى لتقدم وتطور فوري لتكون دولا مشابهة في تطورها للنظام الامريكي.

لانها لا تمثل كثير من الواقعية في اقتراح العمل مع شريك — مع جميع التنازلات الممكنة والخلافات القائمة — وهذا بالتأكيد أفضل من العمل مع فوضى غير مستقرة.